

اسم المقال: دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية على مستوى الخدمات المقدمة منها في المملكة العربية السعودية: "دراسة استطلاعية"

اسم الكاتب: أمير بن محمد العلوان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9052>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 08:36 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
الإنسانية
والاجتماعية

عدد A

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339



دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية على مستوى الخدمات المقدمة منها في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية

أمير بن محمد العلوان⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2019-02-07

تاريخ الاستلام: 2018-05-26

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى تطوير وتحسين الخدمات البلدية المقدمة منها وتحسين المظهر العام للمدينة. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانتيين؛ للحصول على البيانات اللازمة إحداهما موجهة لجميع أعضاء المجالس البلدية في المملكة، والثانية موجهة لشريحة من المسؤولين المعنيين من الأجهزة الحكومية المحلية ذوي العلاقة بالعمل البلدي وتقديم الخدمات، وتم التأكد من صدق وثبات هاتين الاستبانتيين.

وقد أظهرت نتائج البحث أن أعضاء المجالس البلدية والمسؤولين المعنيين ذوي العلاقة بالعمل البلدي قد رأوا أن مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط، وأن الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام تستجيب بدرجة ضعيفة لطلبات المجالس البلدية، وأن التنسيق الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة منها.

ولقد توصل البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها: العمل على زيادة التنسيق، وسن الأنظمة والتشريعات الداعمة للتنسيق، ووضع اللوائح التنفيذية التفصيلية المحددة لآلية التعاون والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي؛ مما يسهم في رفع مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها.

الكلمات الدالة: المجالس البلدية، الجهاز البلدي، التنسيق، المجالس المحلية، مجالس المناطق، الأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى.

(1) مدير عام البرامج المالية والاقتصادية - معهد الإدارة العامة
مستشار - مركز الملك سلمان للإدارة المحلية (الرياض - المملكة العربية السعودية)

المقدمة:

تمثل إدارة البيئات والمناطق الحضرية تحديًا يتطلب من الإدارات المحلية في المنطقة ممثلة بـ: (الإدارات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية بالمنطقة) العمل والتنسيق الإداري فيما بينها وعبر حدودها الإدارية والحضرية (Haeley, 2006: 306). ولتعزيز العمل المشترك، تقوم بعض الجهات الحكومية في البيئات الحضرية في المنطقة، والمجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق بتطوير قدراتها المؤسسية وتعديل إجراءاتها وتطوير أنظمتها الأساسية؛ لتصبح أكثر مرونة وقابلة للتكيف مع المتطلبات الرئيسية للمجتمع المحلي وتبادل المعرفة والخبرات والمعلومات؛ لتصبح أقل اعتمادًا على نظام إدارة مركزي يعمل من أعلى إلى أسفل (McKinney, M & Johnson, S. 2009).

ولقد حظيت الجهات المعنية بالإدارة المحلية في البيئات الحضرية في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي كبير كحلٍ للتحديات التي تواجه السياسات التنموية في القرن الحادي والعشرين؛ مثل: النمو السكاني الكبير للمدن، وتزايد المطالب المجتمعية لرفع مستوى المعيشة وتقديم خدمات أفضل للساكين. وقد أصبحت المدن بمثابة المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، والابتكار في مجالات مختلفة؛ مثل الحكومة الإلكترونية، والشراكة المجتمعية، وإعادة التدوير إلخ. وفي عام 1430 هـ، تجاوز عدد السكان الذين يعيشون في المدن على مستوى العالم عدد سكان المناطق الريفية، ومن المتوقع بحلول عام 1472 هـ أن تصل نسبة سكان المدن %84 من سكان العالم (Buren, V. 2009:202).

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية دور وأهمية الإدارة الحضرية والمجالس المختلفة: (مجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية) في الإدارة المحلية والتنمية الحضرية مبكرًا؛ لهذا أخذت حكومة المملكة على عاتقها عملية تأسيس وتفعيل ودعم هذه المجالس؛ لكي تصبح أداةً من أدوات المشاركة للمواطن في القرار المحلي، بجانب دورها الداعم في عملية التخطيط والتوجيه للتنمية في البيئة الحضرية. ولقد تم تطبيق بعض التطوير والإصلاحات على أنظمة وإجراءات بعض الأجهزة المحلية؛ بهدف تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية الحضرية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن مستوى مشاركة المجالس المختلفة (مجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية) في التنمية الحضرية في البيئات الحضرية محدودة كما بينت بعض الدراسات الاستطلاعية، ويعزى البعض جزئًا كبيراً

منها إلى تدني مستوى التعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية المحلية في المدينة؛ لذا يسعى هذا البحث إلى التعرف على مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية الأخرى في المدينة، ومدى استجابتها لطلبات المجالس البلدية، وأثر ذلك على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها في البيئات الحضرية.

أولاً: الإطار العام للبحث:

(1 - 1) مشكلة البحث:

تمثل إدارة البيئات الحضرية والإدارة المحلية تحديات كبيرة للحكومات المركزية في أغلب الدول حول العالم، ويدرك المسؤولون عن البيئات الحضرية أن المدن والمناطق الحضرية في منافسة شرسة مع بعضها البعض على المستوى العالمي (Clark, 2010: 467). ففي أوروبا على سبيل المثال، تتنافس البيئات الحضرية والمدن الكبرى، مثل: مدينة لندن، وباريس وبرلين مع بعضها البعض؛ لجذب الاستثمارات من الشركات العالمية في الولايات المتحدة والصين، وتعمل بشكل مستمر لإثبات قوتها الاقتصادية وتحسين بيئتها الاستثمارية من خلال وضع سياسات وخطط مُعدة من قِبل الإدارات الحضرية في هذه المدن (Feiock, 2004).

ومع الزيادة السكانية الكبيرة وتدني القدرة التنافسية للكثير من المدن حول العالم، فإنه من المتوقع أن تواجه إدارات البيئات الحضرية والإدارات المحلية تحديات تنموية كبيرة؛ مما يتطلب منها التنسيق والتعاون بشكل أكبر فيما بين الوحدات الإدارية المحلية في البيئة الحضرية للتعامل مع الكوارث والطوارئ بشكل أسرع وأكثر فاعلية. (Ghit-ter, G. & Smart, A. 2009: 630).

وفي المملكة العربية السعودية بدأ الاهتمام بإدارة البيئات الحضرية والإدارة المحلية منذ مدة زمنية بعيدة منذ المراحل الأولى لتأسيس المملكة؛ من خلال إنشاء مجالس بلدية في المدن، ومجالس للمناطق لإدارة التنمية في المنطقة، ومجالس محلية في المحافظات؛ لتحديد احتياج المحافظات من المشاريع التنموية. إلا أن التطور والنمو السريع الذي شهدته مدن ومناطق المملكة لم يواكبه تطوير لهذه المجالس لزيادة التنسيق والتعاون فيما بينها ومع الإدارات الخدمية المحلية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لهذه البيئات الحضرية.

ورغم الجهود التي بذلتها بعض الجهات المعنية بهذه المجالس؛ في سبيل تطوير عمل هذه المجالس إلا أن بعض الدراسات الاستطلاعية أوضحت الكثير من التحديات

والمعوقات التي تواجهها هذه المجالس في سبيل تحسين أدائها وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. ولقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة ومن أهمها دراستان حديثتان قام بهما مركز الملك سلمان للإدارة المحلية (مركز الملك سلمان، 2017م)، (مركز الملك سلمان، 2018م)، وكذلك دراسة (الشدادى، 2003م) التي أوضحت أن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هذه المجالس في سبيل تحقيق أهدافها هو عدم وجود آلية واضحة وفاعلة للتنسيق فيما بينها ومع الإدارات الحكومية المحلية الأخرى؛ على الرغم من أن الكثير من أهدافها ومهامها متشابهة ومتداخلة مع بعضها البعض؛ مما انعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة منها.

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أن هناك قلة من الدراسات والبحوث العلمية الميدانية الحديثة التي تتناول موضوع التنسيق والتعاون بين أجهزة الإدارة المحلية في البيئات الحضرية كما أن ضعف التعاون والتنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية في البيئات الحضرية انعكس سلباً على مستوى مشاركتها في صنع القرار المحلي، ومن ثم الخدمات المتوقعة منها؛ لذا يسعى هذا البحث إلى التعرف على دور التنسيق والتعاون بين المجالس البلدية والأجهزة المحلية الأخرى في المدينة، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجالس البلدية، على مستوى وجودة الخدمات العامة المقدمة منها في البيئات الحضرية.

(1 - 2) أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى التعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة العربية السعودية تجاه ما يلي: أولاً- مستوى التنسيق بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، ثانياً- مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية التي يعملون بها، ثالثاً- أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها. كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على آراء المسؤولين ذوي العلاقة المعنيين بالعمل البلدي في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها.

(1 - 3) تساؤلات البحث:

نظراً لعدم توفر دراسات سابقة كافية حول موضوع هذا البحث في المملكة، يستطيع الباحث من خلالها صياغة فروض، ونظراً لكون طبيعة البحث استطلاعية؛

فقد صيغت الأسئلة البحثية التالية:

1. ما الخصائص الأولية لأعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة؟
2. ما آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي.
3. ما آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية التي يعملون بها المتعلقة بالخدمات.
4. ما آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى وجود الخدمات المقدمة منها.
5. ما آراء المسؤولين ذوي العلاقة المعنيين بالعمل البلدي في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها.

(1 - 4) أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن المجالس البلدية تؤدي دوراً مهماً وداعماً للجهاز البلدي في مجال تقديم الخدمات البلدية للمواطنين وتحسين المظهر العام للمدينة؛ وذلك من خلال التنسيق بينها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى، وعلى الرغم من أهمية هذا الدور إلا أن المجالس البلدية تواجه الكثير من التحديات والصعوبات في ممارستها لهذا الدور المناط بها نظاماً، ومن ثم الإسهام في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة في المدينة.

كما تبرز أهمية هذا البحث في اعتماده على البحث الميداني في جمع البيانات الحديثة من أعضاء المجالس البلدية وتحليلها وتفسيرها؛ وذلك من خلال التعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية عن مستوى التنسيق بينها والأجهزة الحكومية الأخرى في المدينة وذلك بهدف تحسين مستوى التنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى بهدف تطوير وتحسين الخدمات البلدية، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجلس البلدي، على مستوى وجود الخدمات المقدمة منها. كما يساعد هذا

البحث في سد النقص في الدراسات الميدانية التحليلية التي تتناول هذا المجال الحيوي والمهم للتنمية بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص؛ إذ تفتقر الأديبات المحلية إلى وجود دراسات علمية نظرية أو ميدانية تحليلية حديثة تتناول هذا الموضوع الحيوي.

(1 - 5) حدود البحث:

يهتم هذا البحث بمعرفة آراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية) تجاه مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى في المدينة، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجلس البلدي، وأثر ذلك على مستوى الخدمات البلدية المقدمة منها؛ لذا يجدر التنويه إلى المحددات الرئيسة المتعلقة بهذا البحث وذلك على النحو التالي:

- المجال البشري: مجتمع البحث، وهم مجتمع مقدمي الخدمة من أعضاء المجالس البلدية في الأمانات والبلديات، ومجتمع المسؤولين المعنيين وذوي العلاقة بالعمل البلدي في المملكة.
- الإطار الزمني: ويدور حول مدة إجراء الدراسة الميدانية، وهي منتصف عام 1439 هـ، وهي منتصف عام 1439 هـ من تاريخ 1 / 4 / 1439 هـ حتى 30 / 6 / 1439 هـ، وقد استغرقت عملية جمع البيانات ما يقرب من ثلاثة شهور.

(1 - 6) منهجية البحث:

انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كميّاً وكميّاً؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات، وآخرون، 2012م: 80). كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة؛ بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يُبنى عليها التصور المقترح (العساف، 2003م: 193). وقد تم استخدام المدخل المسحي (كأحد مداخل المنهج الوصفي)، والذي يقصد به مدخل المسح الاجتماعي، حيث تم من خلاله استطلاع آراء المبحوثين وصولاً إلى معطيات عامة

توضح مشكلة البحث وكيفية مواجهته.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من البحث استعراضاً للإطار النظري الذي انطلق منه البحث، وكذلك أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث.

(2 - 1) - الإطار النظري:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لمفهوم التنسيق، وأهدافه، وأهميته، وكذلك توضيحاً لنشأة وتطور نظام المجالس البلدية، ونشأة وتطور نظام المجالس المحلية، ونشأة وتطور نظام مجالس المناطق وعلاقتهم بالأجهزة الحكومية المحلية الأخرى وذلك على النحو التالي:

(2 - 1 - 1) - مفهوم التنسيق:

يعد التنسيق أحد الوظائف الإدارية الرئيسية؛ إذ إن التنسيق هو العملية التي يتم من خلالها تزامن وتناغم أعمال الأجهزة المختلفة بهدف إنجاز الأعمال بالوقت المحدد، وبالجم المطلوب عن طريق حشد جهود الجميع للوصول إلى الأهداف المشتركة. والتنسيق بالمفهوم العام، يعني عمل ترتيبات في التنظيم بهدف ربط الأنظمة الفرعية للتنظيم مع بعضها البعض بهدف الوصول إلى أهداف محددة بدون تكرار أو ازدواجية أو فجوات (علي، سعيد السيد، 2007م). ولقد عرفت وظيفة التنسيق بتعاريف مختلفة منها ما يلي:

فقد عرف (Stoner, 2002) التنسيق بأنه عملية تكامل نشاطات وأهداف وحدات التنظيم المختلفة بهدف إنجاز أهدافه بفاعلية. كما عرف (Mooney, 2006) التنسيق بأنه ترتيب منظم لجهود العاملين بهدف تحقيق وحدة العمل أثناء إنجازه للوصول نحو أهداف مشتركة. وعرف (Dimock and Dimock, 2001) التنسيق بأنه عبارة عن عملية ربط أعمال التنظيم بعضها مع البعض الآخر بطريقة آمنة بهدف إنجاز أهداف التنظيم.

(2 - 1 - 2) - أهداف التنسيق:

يحقق التنسيق في العملية الإدارية العديد من النتائج والأهداف بالغة الأهمية، التي تكفل تحقيق الأهداف المرجوة على أكمل وجه وفي أقصر وقت وبأقل مجهود، سواء

في إطار المنظمة المعنية به أو على مستوى المنظمات المترابطة في نشاطها وأهدافها عند تطبيقه على ذلك النطاق الأوسع، ومن أهم أهداف التنسيق ما يلي: أولاً- التكامل بين جهود الوحدات الإدارات المترابطة، ثانياً- القضاء على التكرار والازدواجية في الاختصاص، ثالثاً- تحقيق الوفرة المالي في تكلفة التنفيذ، رابعاً- الحد من المنافسة السلبية بين الوحدات الإدارية المختلفة، خامساً- ضمان التنفيذ الفعال لأهداف السياسة العامة للدولة. (علي، سعيد السيد، 2007م).

(2 - 1 - 3) - أهمية التنسيق:

تبرز الحاجة إلى التنسيق نتيجة لاختلاف الآراء في كيفية الوصول إلى الأهداف التنظيمية؛ لذلك يصبح التنسيق عمل أساسي ومهم للتوفيق بين هذه الخلافات وانعكاساتها على الوقت، والجهد، والمصالح المشتركة. والتنسيق هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مشتركة بين عدة جهات أو وحدات إدارية وليس غاية في حد ذاتها؛ إذ إن الوحدات الإدارية المختلفة يعتمد بعضها على بعض في المعلومات والإمكانيات للوصول إلى هذه الأهداف، فكلما ازداد عدد الوحدات التنظيمية ازدادت الحاجة إلى التنسيق. (Thompson. J. 1990).

(2 - 1 - 4) - نشأة وتطور المجالس البلدية في المملكة:

يعود تاريخ نشأة المجالس البلدية إلى عام 1343 هـ عندما أمر المؤسس الملك عبدالعزيز، بتأسيس المجلس الأهلي المحلي في مكة المكرمة الذي يعد نواة لتأسيس تطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، تلا ذلك في عام 1357 هـ الأمر السامي الكريم رقم (8723) والمتضمن الموافقة على النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة العربية السعودية، ويشتمل على نظام المجالس البلدية بجميع مدن المملكة ويبين تشكيلاتها واختصاصاتها. (القحطاني، 2015م).

وفي عام 1397 هـ صدر المرسوم الملكي القاضي بالموافقة على نظام البلديات والقرى الذي يتضمن 26 مادة من مواده متعلقة بالمجالس البلدية ودورها ومهامها واختصاصاتها، وألغى هذا النظام النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة. وعلى الرغم من صدور هذا القرار إلا أن الجزء المتعلق بالمجالس البلدية من هذا النظام لم يتم تفعيله (نظام البلديات والقرى، 1977م).

وتفصيلاً للدور الحديث للمجالس البلدية الذي يهدف منه تحقق المبادئ والمفاهيم الدولية لنشاطات وتطبيقات الإدارة المحلية في المملكة، وذلك من خلال مسيرة وعمل

المجالس البلدية صدر قرار مجلس الوزراء رقم (224) وتاريخ 13 / 10 / 2003م القاضي بتفعيل المجالس البلدية وفقاً لنظام البلديات والقري، وذلك بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً، كما أن لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يختار النصف الآخر من ذوي الكفاءة والأهلية ويكون من بينهم رئيس البلدية. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد المجالس البلدية في المملكة يبلغ مئتين وخمسة وثمانين (285) مجلساً، موزعة على مناطق ومدن المملكة.

وللمعالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه المجالس البلدية من تأدية المهام المناطة بها وتفعيل دورها بالاستفادة من التجارب السابقة للمجالس البلدية وكذلك التجارب العالمية في هذا المجال، صدر المرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ بالموافقة على نظام المجالس البلدية واستمرارها الذي تم تطبيقه في الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية والتي بدأت عملها في 23 / 3 / 1437هـ. ولقد منح هذا النظام المجالس البلدية استقلالاً إدارياً ومالياً عن البلديات وارتباطها تنظيمياً بوزير الشؤون البلدية والقروية. كما منح هذا النظام المجالس البلدية اختصاصات وصلاحيات أوسع في الرقابة والتقرير والمشاركة في التخطيط مع الجهاز البلدي، ورفع الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس إلى (30) عضواً، ومشاركة جميع أطياف المجتمع (الرجل والمرأة) على حد سواء بعضوية المجلس البلدي في الدورة القادمة، وكذلك تمكين أعضاء المجالس البلدية من تأدية واجباتهم العضوية وإلزام الجهاز البلدي بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس البلدي، وتخفيض سن الانتخاب إلى (18) سنة بدلاً من (21) سنة، ورفع المؤهل التعليمي للمرشح، وانتخاب ثلث أعضاء المجلس وتعيين الثلث الآخر. (نظام المجالس البلدية، 2014م).

وفي عام 1437هـ، وبناءً على المادة السادسة والستين من نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 4 / 10 / 1435هـ، تم إصدار اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية المنظمة لعمل المجالس البلدية بموجب القرار رقم (18888) وتاريخ 25 / 2 / 1437هـ. (اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، 2015م).

(2 - 1 - 5) - نشأة وتطور نظام المجالس المحلية:

يعود تاريخ نشأة المجالس المحلية إلى عام 1412هـ، إذ أوضحت المادة الثالثة عشرة من نظام المناطق الصادر بموجب المرسوم رقم (أ/92) وتاريخ 26 / 8 / 1412هـ، إلى إنشاء مجالس للمحافظات تعنى بتطوير وتنمية وإدارة المشاريع والبرامج على

مستوى المحافظة، بالإضافة إلى الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية والتنسيق بين فروع الأجهزة الحكومية في المحافظة، كما حددت اللائحة التنفيذية لنظام المناطق الصادرة برقم (3279) وتاريخ 2 / 7 / 1414 هـ، التعليمات الخاصة بتكوين وآلية عمل المجلس المحلي ومهامه. (الرشود، 1998م).

ويمثل المجلس المحلي شكل من أشكال المشاركة في إدارة الشأن المحلي، إلا أن مجال عمله أوسع ويشمل جميع المشاريع والبرامج بالمحافظة أو المركز مقارنة بالمجالس البلدية التي تعنى بشكل أساسي بالخدمات البلدية في المدينة. (البسام، 2017م).

(2 - 1 - 6) - نشأة وتطور نظام المناطق:

يعود تاريخ نشأة مجالس المناطق إلى عام 1412 هـ عند صدر نظام المناطق بالمرسوم الملكي رقم (أ/92) وتاريخ 26 / 8 / 1412 هـ، ويتكون نظام المناطق من (41) مادة تهدف بشكل عام على رفع مستوى العمل الإداري والتنمية للمناطق. كما نصت المادة الخامسة عشرة من هذا النظام إلى أن ينشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلس المنطقة يعنى بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة. (نظام المناطق، 1991م).

وبعد ذلك وفي عام 1414 هـ، صدرت اللائحة التنفيذية لنظام المناطق بالمرسوم الملكي رقم (3279) وتاريخ 2 / 7 / 1414 هـ، والتي تهدف إلى وضع نظام المناطق موضع التنفيذ وتحقيق أهدافه في رفع مستوى الأداء الإداري ومعدلات التنمية، وتيسير الخدمات في مختلف مناطق المملكة بما يواكب التطور في جميع المرافق. (اللائحة التنفيذية لنظام المناطق، 1993م).

ويمثل مجلس المنطقة شكل من أشكال المشاركة في إدارة الشأن المحلي، إلا أن مجال عمله أوسع؛ إذ يشمل جميع المشاريع والبرامج بالمنطقة من تحديد لاحتياجات المنطقة، وتحديد المشاريع، ودراسة للمخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة، ومتابعة تنفيذها مقارنة بالمجالس البلدية التي تعنى بشكل أساسي بالخدمات البلدية في المدينة.

(2 - 1 - 7) - الخلاصة:

على الرغم من صدور هذه الأنظمة نظام المجالس البلدية (2014م)، ونظام المجالس المحلية (1993م)، ونظام المناطق (1991م)، إلا أن التداخل والازدواجية في المهام والدور فيما بينها أسهم في ضعف أداء هذه المجالس. كما أن ضعف تفعيل هذه المجالس، وحاجتها للتطوير إذ إن بعضها يعمل وفق أنظمة قديمة لا تتماشى مع

المتطلبات الحالية للمجتمع المحلي. كما أن غياب المشاركة الحقيقية من قبل المجتمع المحلي في هذه المجالس، وغياب آلية واضحة وفاعلة للتنسيق بين الأجهزة الحكومية المحلية، وغياب الاستقلالية المالية والإدارية أسهم بشكل كبير في ضعف أداء هذه المجالس ومخرجاتها. (الشيحة، 1434هـ، مهنا، 2004م).

(2 - 2) - الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجالس المنطقة والأجهزة الحكومية المحلية الخدمية الأخرى في المنطقة لغرض البدء مما انتهى إليه الآخرون، وسيتم استعراض تلك البحوث والدراسات والتجارب المحلية والدولية لتوضيح أهدافها، وأهم ما توصلت إليه من نتائج، ومحاولة الاستفادة منها في الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذا البحث، وبشكل عام يلاحظ فقر الأدبيات المحلية في مجال البحوث العلمية وبالأخص البحوث الميدانية المتعلقة بالتنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجالس المناطق والأجهزة الحكومية المحلية بشكل عام، ودور التنسيق فيما بينها على مستوى الخدمات المقدمة منها بشكل خاص، على الرغم من كثرة مثل هذه الدراسات والبحوث والتجارب الدولية.

من أهم الدراسات التي يمكن البدء بها في هذا المجال الدراسة التي أجراها (عبدالعزیز، عبدالعزيز، 1427هـ)، وهدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الأساليب التنسيقية لمجالس المناطق في المملكة العربية السعودية، والتعرف على الأنشطة التي يتم التنسيق فيها من قبل مجلس المنطقة والمجالس المحلية وفروع الأجهزة الحكومية الخدمية بمنطقة الرياض. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة هو وجود نوع من التنسيق حسب الاختصاصات وأعمال التخطيط وكذلك في تنفيذ المشروعات بين مجلس المنطقة والمجالس المحلية وفروع الأجهزة الحكومية الخدمية بالمنطقة، متمثلاً في عقد الاجتماعات واللقاءات ووجود ضابط اتصال لتولي مسؤولية التنسيق.

وفي دراسة أخرى (الناصر، سامي، 1426هـ) وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التجارب العالمية ذات العلاقة بالإدارة المحلية والمجالس البلدية ومقارنتها بتجربة المملكة العربية السعودية. وتوصلت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية ومن أهمها أهمية توضيح مجالات الاختصاص والصلاحيات ووضع السياسات الملائمة لتنفيذ الإستراتيجيات التنموية للمجالس المحلية المختلفة في المنطقة والتي تأخذ في الاعتبار إختلاف في طبيعة وإمكانات هذه المناطق من حيث الموارد وطبيعة وخصائص السكان فيها.

أما (عوضه الأحمري، 1993م)، في دراسته والتي تناولت موضوع أثر مستوى التنسيق على كفاءة الأداء بالأجهزة الحكومية الخدمية في محافظة جدة من خلال تحقيق عدد من الأهداف وهي التعرف على طبيعة التنسيق وأساليب التنسيق الحالية في تلك الأجهزة ومعرفة المعوقات التي تحد من التنسيق بين الأجهزة الحكومية الخدمية وأهمية التنسيق لزيادة الكفاءة في أداء هذه الأجهزة، إذ أوضحت الدراسة عدداً من النتائج من أهمها أن عملية التنسيق بين الأجهزة الحكومية الخدمية ضعيفة وتعتمد بشكل أساسي على الأساليب التقليدية القديمة (الخطابات، وضوابط الاتصال)، ولا تعتمد على وسائل التقنية الحديثة التي تساعد في تنفيذ الإجراءات المشتركة بسهولة ويسر. كما أشارت الدراسة إلى عدم تفاعل القيادات الإدارية في الأخذ بالأساليب التنسيقية التي تساعد على إنجاز المهام ورفع كفاءة الأداء.

وفي ورقة عمل (للشاددي، عبدالله، 2003م) قدمها في اللقاء الرابع لتطوير الأداء في الأجهزة البلدية في المملكة تناولت علاقة المجالس البلدية بالبلديات والأجهزة الحكومية الأخرى والتي أوضحت أهمية هذه العلاقة، إذ أوضحت الدراسة أنه كلما كانت العلاقة بين المجالس البلدية والمجالس المحلية ومجالس المناطق والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في البيئات الحضرية قوية وكان هناك تنسيق فيما بينها كلما استطاعت في تحديد احتياجات المواطنين بشكل أفضل ونجحت في توفير أفضل الخدمات لها وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ورفع مستوى الخدمات من واقع احتياجات ورغبات المواطنين.

كما أوضحت دراسة بحثية حديثة غير منشورة أعدها (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 2017م) بعنوان الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية الواقع والرؤية المستقبلية والتي تناولت واقع الإدارة المحلية والتحديات التي تواجهها ووضع تصور مستقبلي إلى ما يمكن أن تكون عليه الإدارة المحلية من خلال تحليل شامل للوضع الراهن للإدارة المحلية في المملكة واستعراض ومحاولة الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة. وكان من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة هو غياب آليات التنسيق المؤسسي والذي يربط بين مستويات الإدارة المحلية في المنطقة، كما أشارت هذه الدراسة إلى غياب التنسيق بين الإدارات المحلية والإدارات المركزية مما ينعكس سلباً على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية في المناطق والمحافظات ومستوى جودة الخدمات المقدمة منها.

وفي دراسة بحثية حديثة أخرى غير منشورة أعدها (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 2018م) بعنوان العلاقات المؤسسية بين مجالس المناطق والمجالس المحلية

والمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أفضل السبل لوضع المجالس وكيفية رفع أدائها وتكامل جهودها للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية في المناطق والمحافظات. وكان من أبرز ما توصلت له هذه الدراسة هو ضعف وعدم فاعلية التنسيق بشكل عام بين المجالس المختلفة في المنطقة فيما بينها، وفيما بينها والأجهزة الحكومية الأخرى في المنطقة بشكل خاص، وأن ذلك أثر بشكل كبير في مستوى الخدمات المقدمة. وأن مستوى التنسيق يتفاوت من جهاز حكومي إلى جهاز حكومي آخر مع مجالس المناطق والمجالس المحلية والمجالس البلدية ويعتمد بشكل أساسي على العلاقات الشخصية وأساليب التعاون والتنسيق التقليدية.

أما دراسة (Haran, N. 2010) إذ هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف أن التنسيق المتعدد المستويات يقوم بجلب الكثير من المنافع المشتركة لجميع الأطراف ويربط السياسات الإنمائية المنطقية. إذ تمكنت البلديات والمجالس المحلية والبلدية في منطقة أرنيهم - نيميخن (Arnhem - Nijmegen) في هولندا من الحصول بشكل متساو على فوائد التنسيق المتعدد المستويات الذي يطبق كآلية ضمن نظام التنمية المحلية في هذه المنطقة. ولقد أوضحت الدراسة كيف تمكنت الإدارات المحلية والمجالس المحلية والبلدية في المنطقة من التعاون والتنسيق في وضع شبكة للسياسات التنموية للمنطقة حول النقل الإقليمي، التنمية الاقتصادية، والإسكان.

وأشارت دراسة (Feiock, R. 2013) إلى أن مشكلات التنسيق تنشأ عندما تحاول وحدات الإدارة المحلية في المنطقة أو الإقليم (المجالس والأجهزة الحكومية المحلية) أن تنسق فيما بينها لنشاطات مختلفة، وهذا يتطلب جهداً كبيراً منها ودرجة عالية من التنسيق، وبالأخص إذ كانت النشاطات معقدة ومتنوعة وذات أهداف مختلفة. وفي مثل هذه الحالات تصبح عملية التنسيق صعبة ومعقدة، وفرصة عدم النجاح لها كبيرة، مما يحتم على هذه الجهات وضع آلية محددة وذات سلطة قوية لفرض التنسيق بين هذه الجهات المختلفة وذات المصالح والأهداف المتنوعة.

وفي دراسة أخرى لـ (Visser, J. 2004) إذ أوضحت الدراسة أن السلطات المحلية عندما يتشاركون وينسقون ويتعاونون من أجل توجيه التنمية في مناطقهم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السلطات المحلية. ولتسهيل مهمتهم يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس المنطقة والبلديات والمجالس الأخرى والأجهزة الحكومية ذات العلاقة المشاركة في التنمية لإحداث تغيير إيجابي وتحقيق سياسات التنمية بالتوافق فيما بينهم.

أما دراسة (Foran, M. 2009) أوضحت أهمية الشراكة الإقليمية والتنسيق بين

السلطات المحلية بمنطقة كالجري في كندا لغرض التخطيط للتطوير الشامل وتقديم الخدمات العامة ذات الجودة العالية. وتضم إدارة منطقة كالجري في عضويتها ممثلين عن الإدارات المحلية في المنطقة (رؤساء بلديات، وأعضاء مجالس بلدية، ومجالس محلية) وممثلين عن الجهات الحكومية الخدمية (النقل، والشؤون الحضرية والريفية، والصحة، والتعليم) وممثلين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تتعاون وتنسق فيما بينها وتمتتع بسلطات وصلاحيات ملائمة لرسم السياسة التنموية للسير قدمًا بمصالح المنطقة.

وكما أوضحت دراسة (Bolleeey N. & Tanja B. 2010) أن السلطات المحلية التي لا تعير أهمية كبيرة للتنسيق والتعاون لقضايا التنمية في المنطقة وتفشل في الاستفادة من منافع العمل الجماعي والشراكة لمواجهة التحديات المشتركة التي تعيق التنمية لا تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها. كما أن الكثير من الإدارات المحلية في جميع أنحاء العالم، تدرك أن هناك الكثير من المكاسب التي قد تتحقق من خلال التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في مناطقها.

وفي دراسة لـ (Hajer M., Wagenaar H. 2003) أوضحت أن التنسيق المتعدد المستويات بين الإدارات المحلية إلزاميًا لتحقيق التنمية المناطقية المتوازنة. ويتم ذلك من خلال شبكة تعنى بوضع السياسات التنموية إلى المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتم إعدادها من قبل عدة جهات حكومية تنسق فيما بينها لتحقيق المنافع المشتركة أو لمنع حدوث المخاطر المحتملة التي تتجاوز آثارها حدودها المكانية لإدارات أو البلديات المحلية لتشمل كامل المنطقة والمناطق المجاورة لها.

أما دراسة (Garba, 2004) أشارت إلى أن إدارة التنمية الحضرية في المدن وبالذات الكبرى منها تعاني من ضعف التنسيق بين الأطراف المعنيين عن التنمية، إذ يوجد ضعف في التنسيق الأفقي بين الأطراف المعنيين بالتنمية الحضرية بين الجهات والإدارات المحلية والخدمية فيما بينها في المنطقة، وضعف في التنسيق الرأسي فيما بين الجهات والإدارات المحلية والإدارات المركزية المعنية بالتخطيط والتنمية الحضرية. ونتيجة لضعف التنسيق بين هذه الجهات مع بعضها البعض يحصل الهدر في الموارد المالية، والازدواجية في النشاطات.

وتؤكد معظم الدراسات السابقة المحلية والدولية أهمية التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية (المجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق) فيما بينها، وفيما بينها والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المنطقة على التنمية المحلية المتوازنة

والمستدامة، كما تؤكد معظم هذه الدراسات الآثار السلبية لضعف التنسيق بين هذه الأجهزة على البيئات الحضرية وعلى مستوى وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وعلى الأداء لهذه الأجهزة المحلية. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها أول دراسة علمية حديثة حسب علم الباحث تركز على التعرف على دور التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية، كما وتركز هذه الدراسة على دور التنسيق على مستوى الخدمات المقدمة من هذه الأجهزة في المنطقة، بالاعتماد على البحث الميداني والبيانات الحديثة بعد سن النظام الجديد للمجالس البلدية وتطبيقه في عمل الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية في المملكة.

ثالثاً: عرض تفصيلي لمنهجية البحث، ونتائج البحث وتحليلها وتفسيرها:

(3 - 1) منهجية البحث:

يتناول هذا الجزء عرض لأداة البحث وإجراءاته، قياس صدق وثبات الاستبانة، ومجتمع وعينة البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث على النحو التالي:

(3 - 1 - 1) أداة البحث وإجراءاته:

نظراً للطبيعة الوصفية للبحث، وللوقت المسموح به لها، والإمكانات المادية المتاحة؛ فقد وُجد أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذا البحث هي «الاستبانة»، وكذلك المقابلة الشخصية لعينة مختارة من المسؤولين المعنيين بتقديم الخدمات في الأجهزة الحكومية المحلية، وبعد الاطلاع على أدبيات البحث الحالي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذا البحث، تم تصميم استبانة موجهة لعينة من مقدمي الخدمة (أعضاء المجلس البلدي)، ومن خلال هذه الاستبانة تم جمع بيانات البحث اللازمة للإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه. واشتملت هذه الاستبانة على الأقسام التالية:

القسم الأول: اشتمل على البيانات الأولية (الشخصية والوظيفية) لأفراد عينة البحث من مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية)، وهي أسئلة عن (الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل التعليمي، والحالة الوظيفية، والعضوية للمجلس، ونوع العضوية إلخ).

القسم الثاني: اشتمل على مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي،

وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس «فتري أو فنوي»، وتكونت من (7) عبارات تغطي: 1 - علاقة المجلس البلدي بالإدارة العامة لثئون المجالس البلدية بوزارة الشؤون البلدية والقروية. 2 - علاقة المجلس البلدي بالجهاز البلدي التابع له. 3 - علاقة المجلس البلدي بالمجالس المحلية الأخرى (المجالس المحلية، ومجالس المناطق). 4 - علاقة المجلس البلدي بالأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة، وطلب من أفراد عينة البحث تحديد درجة موافقتهم على مستوى التنسيق وفق مقياس ليكرت الخماسي الشكل التالي: (1)= غير موافق بشدة، (2)= غير موافق، (3)= محايد، (4)= موافق، (5)= موافق بشدة .

القسم الثالث: اشتمل على مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية التي يعملون بها، وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس «فتري أو فنوي»، وتكونت من (6) عبارات تغطي الاستجابات المختلفة من الأجهزة الخدمية ذات العلاقة بالعمل البلدي، وطلب من أفراد عينة البحث تحديد درجة موافقتهم على هذه الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي الشكل التالي: (1)= غير موافق بشدة، (2)= غير موافق، (3)= محايد، (4)= موافق، (5)= موافق بشدة .

القسم الرابع: وشمل مجموعة من العبارات تسمح بالتعرف على آراء أعضاء المجالس البلدية (مقدمي الخدمة) في المملكة تجاه أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدم، وهي متغيرات تم وضعها في مستوى قياس «فتري أو فنوي»، وتكونت من (4) عبارات تغطي أثر التنسيق بين المجلس البلدي والجهاز البلدي وبين الأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة، وطلب من أفراد عينة البحث تحديد درجة موافقتهم على هذا الأثر، وفق مقياس ليكرت الخماسي الشكل التالي: (1)= غير موافق بشدة، (2)= غير موافق، (3)= محايد، (4)= موافق، (5)= موافق بشدة .

(3 - 1 - 2) قياس صدق الاستبانة:

إن الاستبانة الصادقة في القياس هي تلك الاستبانة التي تقيس بشكل صحيح الظواهر وتعطي النتائج الجيدة (النعمي، عناب، 2011م: 22)، ومن أجل التحقق من صدق أداة البحث (الاستبانة) الحالية، تم الاعتماد على اختبار الصدق الظاهري لأداة

باعتبارها أحد الاختبارات المستخدمة في قياس الصدق، وذلك من خلال عرض هذه الاستبانة في صورتها الأولية على عدد كبير من المحكمين في التخصصات العلمية ذات العلاقة: التخطيط الحضري والإقليمي، والإدارة العامة، ومنهجية البحوث والإحصاء، في بعض الأجهزة الحكومية والأكاديمية؛ مثل: وزارة الشؤون البلدية والقروية، بعض أمانات المناطق، بعض البلديات، بعض أعضاء المجالس البلدية، معهد الإدارة العامة.

(3 - 1 - 3) قياس ثبات الاستبانة:

يُشير الثبات إلى مقدرة الاستبانة على إعطاء النتائج نفسها باستمرار إذا ما تكرر تطبيقها تحت الظروف نفسها على الأشخاص أنفسهم (المغربي، 2011م:264)، وللوقوف على ثبات أداة البحث، تم استخدام معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ (Cronbach's α)؛ حيث استخدمت عينة عشوائية استطلاعية قوامها (30)، وطلب منهم الإجابة عن محتوى الأسئلة، وبعد استعادتها تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ، وكانت قيمة هذا المعامل لكل العبارات بشكل عام بلغت قيمتها (0.912)، وتُعد هذه القيمة مرتفعةً ومُطمئنةً جداً لمدى ثبات أداة البحث؛ إذ يرى كثير من المختصين أن المحك للحكم على كفاية معامل ألفا كرونباخ هو (0.75) (العساف، 2003م:79)، الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند تطبيقها. ونستخلص مما سبق أن هذه الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة جداً؛ مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه البحث ويمكن تطبيقها بثقة.

(3 - 1 - 4) مجتمع وعينة البحث:

يُعرف مجتمع البحث بأنه: «جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع البحث هو جميع الأشياء أو الأفراد الذين يُكونون موضوع مشكلة البحث (عبيدات، وآخرون. 2012م:96). وبناءً على مشكلة هذا البحث وأهدافه فقد تحدد المجتمع المستهدف على أنه من فئتين رئيسيتين هما:

الفئة الأولى: فئة مقدمي الخدمة من أعضاء المجالس البلدية: يتكون مجتمع البحث لهذه الفئة من جميع أعضاء المجالس البلدية في المملكة، والبالغ عددهم (3152) عضو موزعين على (16) أمانةً و(285) مجلس بلدي⁽¹⁾. ونظراً لقلة الوقت والإمكانات المادية المتاحة للباحث، إلى جانب انتشار أفراد مجتمع البحث في مناطق جغرافية منتشرة

(1) وفقاً لبيانات وزارة الشؤون البلدية والقروية لعام 1439 هـ

في أنحاء المملكة، قام الباحث (وبدعم فني من مركز الملك سلمان للإدارة المحلية) وبالتعاون مع الإدارة العامة لشؤون البلدية المجالس البلدية بوضع الاستبانة online على الموقع الإلكتروني للإدارة (مع وضع عدد من الضوابط التي تضمن بها دقة البيانات التي سيتم جمعها)، والتنبيه على جميع أعضاء المجالس البلدية (عن طريق رؤساء المجالس البلدية، والإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية) بضرورة الاستجابة إلى هذه الاستبانة، وتم استرداد (1192) استبانة صالحة للتحليل، أي: بنسبة (37.8%)، وتُعد هذه النسبة من نسب الردود الجيدة إذا ما أخذنا في الحسبان الأسلوب المُتبع في جمع البيانات (Hager, et al., pp: 252 - 267). وبالتالي اعتبر الباحث أن الاستبانات المُستردة تمثل أفراد عينة البحث من هذه الفئة الذين سوف يخضعون للتحليل، ثم باستخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية المناسبة سوف يتمكن الباحث من تعميم النتائج على أفراد مجتمع البحث.

الفئة الثانية وهي فئة المسؤولين: يتكون مجتمع البحث لهذه الفئة من جميع المسؤولين المعنيين بتقديم الخدمات في الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى في المملكة، وقد تمكن الباحث من إجراء (30) مقابلةً شخصيةً مع عددٍ منهم اشتملت على بعض رؤساء البلديات، ورؤساء وأمناء وأعضاء بعض المجالس البلدية، والمجالس المحلية، ومجالس المناطق، وبعض ممثلي بعض فروع الوزارات الخدمية والرقابية في ثلاث مناطق وهي: الرياض، ومكة، والمنطقة الشرقية. ولقد تمّت هذه المقابلات في بداية عام 1439هـ.

(3 - 1 - 5) أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في القسم الثاني من استبانة البحث، تم حساب المدى (5 - 1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس؛ للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 / 5 = 0.80). بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يستطيع البحث تفسير النتائج كما يلي (بدران العمر، 2004م، ص 127):

1. إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من 1.80)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة ضعيفة جداً.
2. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1.80 إلى أقل من 2.60)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة ضعيفة.
3. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (2.60 إلى أقل من 3.40)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة متوسطة.
4. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (3.40 إلى أقل من 4.20)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة عالية.
5. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (4.20 إلى 5)؛ فإن هذا يعني أن درجة التنسيق (الاستجابة) بين المجلس البلدي والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي هي درجة عالية جداً.

وبالمثل تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في القسم الثالث من استبانة البحث، لتحديد أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها، وذلك على النحو التالي:

1. إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من 1.80)؛ فإن هذا

يعني أن التنسيق (الاستجابة) الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الخدمية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي قد أثر بدرجة ضعيفة جداً على مستوى الخدمات المقدمة منها.

2. أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1.80 إلى أقل من 2.60)؛ فإن هذا يعني أن التنسيق (الاستجابة) الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة منها.

3. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (2.60 إلى أقل من 3.40)؛ فإن هذا يعني أن التنسيق (الاستجابة) الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي قد أثر بدرجة متوسطة على مستوى الخدمات المقدمة منها.

4. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (3.40 إلى أقل من 4.20)؛ فإن هذا يعني أن التنسيق (الاستجابة) الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي قد أثر بدرجة كبيرة على مستوى الخدمات المقدمة.

5. وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (4.20 إلى 5)؛ فإن هذا يعني أن التنسيق (الاستجابة) الحالي بين المجالس البلدية وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي قد أثر بدرجة كبيرة جداً على مستوى الخدمات المقدمة.

كما استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في برنامج (SPSS)، لتحليل وتفسير نتائج هذا البحث.

(3 - 2): -نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها:

يتناول هذا الجزء عرض لنتائج البحث وتحليلها وتفسيرها من خلال التعرف على الخصائص الأولية لأفراد عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية في المملكة، والتعرف على آراء واستجابات أفراد عينة البحث نحو مستوى التنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، ومدى استجابة الأجهزة الحكومية الأخرى لطلبات المجلس البلدي، وكذلك آرائهم نحو مستوى أثر التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة

بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها. وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، إلى جانب اختبار (ت) في حالة مجموعة واحدة (One-Sample T Test) وحدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث. وأخيراً يتناول هذا الجزء التعرف على آراء المسؤولين المعنيين وذوي العلاقة بالعمل البلدي في المملكة تجاه مستوى التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها، وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام أسلوب التحليل الكيفي لآراء هؤلاء المسؤولين.

(3 - 2 - 1): - الخصائص الأولية لأفراد عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية:

يتناول هذا الجزء العديد من المتغيرات المتعلقة بالبيانات الأولية عن أعضاء عينة البحث من أعضاء المجالس البلدية مثل الجنس والحالة الاجتماعية والوظيفية والمؤهل العلمي إلخ. ولقد أوضحت النتائج ما يلي: أولاً- أن غالبية أفراد عينة البحث (تحديداً ما نسبته 98.9% من الإجمالي) كانت من الذكور، في حين مثل الإناث ما نسبته (1.1%) من إجمالي أفراد عينة البحث، ثانياً- بلغ المتزوجون ما نسبته (91.4%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ «غير المتزوجين» ما نسبته (8.6%) من إجمالي أفراد عينة البحث، ثالثاً- أن الفئة العمرية الشائعة بين أفراد عينة البحث هي فئة «من 40 إلى أقل من 50 سنة»، إذ مثل أفراد عينة البحث في هذه الفئة ما نسبته (39.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث، رابعاً- أن المؤهل العلمي الشائع بين أفراد عينة البحث هو مؤهل «الجامعي»، إذ مثل أفراد عينة البحث في هذا المستوى ما نسبته (55.0%) من إجمالي أفراد عينة البحث، خامساً- مثل الموظفون الحكوميون ما نسبته (73.3%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثل «موظفي القطاع الخاص» ما نسبته (12.8%)، و«المتقاعدين» ما نسبته (12.3%) من إجمالي أفراد عينة البحث، سادساً- العدد الأكبر من أفراد عينة البحث كانوا «أعضاء منتخبين»، إذ مثلوا ما نسبته (70.6%) من إجمالي أفراد العينة، في حين مثل «الأعضاء المعيّنين» ما نسبته (29.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث، سابعاً- أن غالبية أفراد عينة البحث (تحديداً ما نسبته 87.8% من الإجمالي) كانوا «أعضاء في المجلس»، في حين مثل «رؤساء المجالس» ما نسبته (10.7%) من الإجمالي، ومثل «نواب رؤساء المجالس» ما نسبته (1.6%) من إجمالي أفراد عينة البحث، ثامناً: أن (32.3%) بين إجمالي أفراد عينة البحث ينتمون إلى بلدية فئة (هـ)، كما أن (18.7%) من الإجمالي ينتمون إلى بلدية فئة (ج)، في حين أن (3.7%) فقط من الإجمالي إلى ينتمون أمانة المناطق،

تاسعاً- كان متوسط عدد أعضاء المجلس البلدي الذي يمثلته العضو هو تقريباً (13) عضواً، بانحراف معياري (6) أعضاء.

(3 - 2 - 2) النتائج المتعلقة بأراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية) تجاه مستوى التنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي:

في سبيل تحقيق ذلك تم استخدام اختبار (ت) في حالة مجموعة واحدة، إلى جانب حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة، لتحديد (من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث) مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، وذلك على النحو التالي:

جدول (1): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على وجود التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي

مستوى التنسيق	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على وجود هذا التنسيق من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على وجود هذا التنسيق (من وجهة أفراد عينة البحث)		العبارات مرتبة تنازلياً
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
متوسط	2.957	3.443	1.223	3.200	ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المدينة.
متوسط	2.833	3.347	1.296	3.090	يضع المجلس البلدي إنجازاته وقراراته بشكل دوري على الموقع الخاص بالمجلس على الشبكة العنكبوتية.
متوسط	2.806	3.314	1.278	3.060	ينسق المجلس البلدي مع الجهاز البلدي في المدينة.

متوسط	3.247	2.693	1.396	2.970	يرفع المجلس البلدي تقاريره وقراراته بشكل دوري للإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة.
ضعيف	3.084	2.596	1.229	2.840	ينسق المجلس البلدي مع المجلس المحلي.
ضعيف	2.896	2.424	1.191	2.660	ينسق المجلس البلدي مع مجلس المنطقة.
ضعيف	2.730	2.270	1.159	2.500	ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة.
متوسط	3.152	2.654	1.253	2.903	بشكل عام

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha=0.05$).

يبين الجدول (رقم 1) أن مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). كما تبين أيضاً أعلى مستويات التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي كانت في الأنشطة التالية حسب الترتيب التالي: أولاً- ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المدينة، ثانياً- يضع المجلس البلدي إنجازاته وقراراته بشكل دوري على الموقع الخاص بالمجلس على الشبكة العنكبوتية، ثالثاً- ينسق المجلس البلدي مع الجهاز البلدي في المدينة، رابعاً- يرفع المجلس البلدي تقاريره وقراراته بشكل دوري للإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة. إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة هو مستوى متوسط (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، من أهمها دراسة (Garba, S., 2004) التي أوضحت أن إدارات التنمية الحضرية في المدن تعاني من ضعف التنسيق بين الأطراف المعنيين بالتنمية الحضرية بين الجهات والإدارات المحلية والخدمية فيما بينها.

كما يوضح الجدول (رقم 3) أيضاً أن أدنى مستويات التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي كانت في الأنشطة التالية حسب الترتيب التالي: أولاً- ينسق المجلس البلدي مع الأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة، ثانياً- ينسق المجلس البلدي مع مجلس المنطقة، ثالثاً- ينسق المجلس البلدي

مع المجلس المحلي. إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة هو مستوى ضعيف (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (Foran, M.2009)، ودراسة (Haran, N.2010)، ودراسة (الأحمري، عوضه 1434هـ)، ودراسة (عبدالعزيز، عبدالعزيز. 2006م) و (الشداوي، عبدالله. 2004م) التي أوضحت أهمية التنسيق بين الأجهزة المحلية، وأثره الكبير على مستوى وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

(3 - 2 - 3) النتائج المتعلقة بأراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية) تجاه مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجلس البلدي:

بالمثل تم استخدام اختبار (ت) في حالة مجموعة واحدة، إلى جانب حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة، لتحديد (من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث) مدى استجابة الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية، وذلك على النحو التالي:

جدول (2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على استجابة الأجهزة الخدمية ذات العلاقة بالعمل البلدي لطلبات المجالس البلدية

مستوى التنسيق	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد مجتمع البحث) *		درجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد عينة البحث)		العبارات مرتبة تنازلياً
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
متوسط	3.291	2.789	1.263	3.040	يستجيب الجهاز البلدي لطلبات المجلس البلدي.
متوسط	3.153	2.647	1.275	2.900	تستجيب الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى لطلبات المجلس البلدي.
متوسط	3.136	2.644	1.238	2.890	يستجيب المجلس المحلي لطلبات المجلس البلدي.

مستوى التنسيق	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد مجتمع البحث) *		درجة الموافقة على الاستجابة (من وجهة أفراد عينة البحث)		العبارات مرتبة تنازلياً
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ضعيف	3.082	2.558	1.321	2.820	تتجاوب الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة مع تقارير وقرارات المجلس.
ضعيف	2.778	2.322	1.149	2.550	يستجيب مجلس المنطقة لطلبات المجلس البلدي.
ضعيف	2.547	2.113	1.092	2.330	تستجيب الأجهزة الرقابية الأخرى لطلبات المجلس البلدي.
ضعيف	2.998	2.512	1.223	2.755	بشكل عام

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول (رقم 2) أن الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام تستجيب بدرجة ضعيفة لطلبات المجلس البلدي (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). إذ تبين أن أعلى مستويات استجابة تجاه طلبات المجالس البلدية كانت من (الجهاز البلدي، الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى، المجلس المحلي)، إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة مستوى متوسطاً (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). كما تبين أن أدنى مستويات استجابة تجاه طلبات المجالس البلدية كانت من (الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، مجلس المنطقة، الأجهزة الرقابية الأخرى)، إذ كانت مستويات التنسيق في الأنشطة السابقة مستوى متوسطاً (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، 2018م)، ودراسة (Tanja, B. 2010) و (Bolleeer, N. & K. 2010)، ودراسة (Hajer M., & Wagenaar, H. 2003) ودراسة (الناصر، سامي. 1426هـ) التي أكدت أنه كلما كان التنسيق جيداً بين الأجهزة الحكومية المحلية، وكانت نسبة الاستجابة منها كبيرة، كلما انعكس إيجابياً على مستوى وجودة الخدمات المقدمة.

(3 - 2 - 4): -النتائج المتعلقة بأراء مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية) تجاه دور التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها:

بالمثل تم استخدام حدي الثقة لمتوسط درجة الموافقة، لتحديد (من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث) أثر التنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها، وذلك على النحو التالي:

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة على وجود دور إيجابي للتنسيق الحالي بين المجالس البلدية التي يعملون بها وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى الخدمات المقدمة منها

أثر التنسيق	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على وجود الدور الإيجابي من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على وجود هذا الدور الإيجابي (من وجهة أفراد عينة البحث)		العبارات مرتبة تنازلياً
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
متوسط	2.788	3.312	1.321	3.050	1-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والجهاز البلدي في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
متوسط	2.641	3.139	1.254	2.890	2-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.

أثر التنسيق	فترة الثقة لمتوسط لدرجة الموافقة على وجود الدور الإيجابي من وجهة أفراد مجتمع البحث *		درجة الموافقة على وجود هذا الدور الإيجابي (من وجهة أفراد عينة البحث)		العبارات مرتبة تنازلياً
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
ضعيف	2.836	2.364	1.189	2.600	3-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والمجالس الأخرى (المجالس المحلية ومجالس المناطق) في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
ضعيف	2.578	2.162	1.051	2.370	4-أسهم التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية الرقابية الأخرى في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
ضعيف	2.966	2.489	1.204	2.728	بشكل عام

* تم إيجاد فترة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.0$)

يبين الجدول (رقم 3) أن التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام قد أسهم بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وبشكل أكثر تفصيلاً، تبين أن مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين (الجهاز البلدي، والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى) قد أسهم بدرجة متوسطة على مستوى الخدمات المقدمة (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6 وليس أكبر من 3.4). في حين أن مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين (المجالس المحلية ومجالس المناطق، والأجهزة الحكومية الرقابية الأخرى) قد أسهم بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 1.8 وليس أكبر من 2.6). وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة، ومن أهمها دراسة (Visser, J., 2004)، ودراسة (Feiock, R., 2013) ودراسة (مركز الملك سلمان للإدارة المحلية،

2017م) التي أوضحت أن عندما يتشارك أجهزة الإدارة المحلية ويتعاونون ينسقون فيما بينهم كلما انعكس إيجابياً على مستوى الخدمات وتحقيق التنمية المتوازنة، وكلما كانت هناك مشكلات في التنسيق بين أجهزة الإدارة المحلية كلما انعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة منها وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة.

(3 - 2 - 5): -النتائج المتعلقة بأراء المسؤولين المعنيين وذوي العلاقة بالعمل البلدي في المملكة تجاه دور التنسيق بين الأجهزة الحكومية المحلية وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها:

في سبيل تحقيق ذلك، تم طرح عدد من الأسئلة على أفراد عينة البحث من المسؤولين (وحجمها 30 مسؤول)، وكانت إجاباتهم على النحو التالي:

1. أوضح (28 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة %93.3) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الرقابية الأخرى، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

2. أجاب (27 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة %90.0) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

3. أشار (24 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة %80.0) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية ومجالس المناطق، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

4. بين (23 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة %76.7) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والجهاز البلدي، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

5. أوضح (20 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة %66.7) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والأمانة العامة للمجالس البلدية، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

6. أجاب (19 فرداً من 30 وهم أفراد عينة البحث، أي بنسبة %63.3) على أنه لا يوجد تنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

وبشكل عام تتوافق آراء المسؤولين مع آراء أعضاء المجالس البلدية، بأن مستوى التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام ضعيفة، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.

رابعاً: ملخص لأهم نتائج وتوصيات البحث:

(4 - 1) - ملخص لأهم نتائج البحث:

سعى هذا البحث إلى قياس دور التنسيق بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية، ومدى استجابة هذه الأجهزة لطلبات المجالس البلدية، وأثر ذلك على مستوى الخدمات المقدمة منها، وقد دلت النتائج المستخلصة على ما يلي:

(4 - 1 - 1) - رأي مقدمي الخدمة (أعضاء المجالس البلدية في المملكة) ما يلي:

1. مستوى التنسيق الحالي بين المجلس البلدي والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام هو مستوى متوسط، وأن أعلى مستويات للتنسيق كانت بين المجلس البلدي و(الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى في المدينة، الجهاز البلدي في المدينة، الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية بالوزارة)، بينما كانت أدنى مستويات للتنسيق بين المجلس البلدي و(المجلس المحلي، مجلس المنطقة، الأجهزة الرقابية الأخرى في المدينة).

2. الأجهزة الحكومية المحلية ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام تستجيب بدرجة ضعيفة لطلبات المجلس البلدي، وأن أعلى مستويات استجابة تجاه طلبات المجلس البلدي المتعلقة بالخدمات كانت من (الجهاز البلدي، الأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى، المجلس المحلي)، بينما كانت أدنى مستويات استجابة تجاه طلبات المجلس البلدي كانت من (الإدارة العامة لشؤون المجالس البلدية، مجلس المنطقة، الأجهزة الرقابية الأخرى).

3. التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي بشكل عام قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة منها، وكان مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين كلاً من (الجهاز البلدي في المدينة، والأجهزة الحكومية الخدمية الأخرى) قد أثر بدرجة متوسطة على مستوى الخدمات المقدمة، بينما كان مستوى التنسيق الحالي بين المجالس البلدية وبين (المجالس المحلية، ومجالس المناطق، والأجهزة الرقابية الأخرى) قد أثر بدرجة ضعيفة على مستوى الخدمات المقدمة.

(2 - 1 - 4) - رأي المسنولين المغنيين بالعمل البلدي في المملكة ما يلي:

1. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الرقابية الأخرى، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.
2. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والمجالس المحلية، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.
3. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية ومجالس المناطق، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.
4. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة البلدية، وأن ذلك أثر بشكل كبير على مستوى الخدمات المقدمة منها.
5. لا يوجد تنسيق بين المجالس البلدية والأمانة العامة للمجالس البلدية، وأن ذلك أثر بشكل متوسط على مستوى الخدمات المقدمة منها.

(2 - 4) - توصيات البحث:

في ضوء أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها:

1. العمل على زيادة التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي، واستجابة هذه الأجهزة لطلبات المجالس البلدية، مما يُزيد من الإسهام في تحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
2. العمل على زيادة التنسيق الحالي بين المجالس البلدية والمجالس الأخرى (المجالس المحلية ومجالس المناطق)، واستجابة هذه المجالس لطلبات المجالس البلدية، مما يُزيد من الإسهام في تطوير وتحسين الخدمات البلدية وتحسين المظهر العام للمدينة.
3. ضرورة تجاوب وتفاعل الإدارة العامة لشئون المجالس البلدية بالوزارة مع تقارير وقرارات المجالس البلدية.
4. سن الأنظمة والتشريعات الداعمة للتنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة بالعمل البلدي على مستوى وجودة الخدمات المقدمة منها وتحسين أدائها.

5. وضع اللوائح التنفيذية التفصيلية وفق النظام الجديد للمجالس البلدية المحددة
لآلية التنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية المحلية الأخرى ذات العلاقة
بالعمل البلدي، مما يسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة منها وتحسين
الأداء.

6. أهمية إجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الحيوي والمهم، وخاصةً
البحوث الميدانية التحليلية بعد تطبيق النظام واللائحة التنفيذية الجديدة للمجالس
البلدية لعمل المجالس البلدية في المملكة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- الأحمري، عوضه سعيد. (2013). أثر التنسيق على كفاءة الأداء بالأجهزة الحكومية الخدمية [رسالة ماجستير في الإدارة العامة]. جامعة الملك عبدالعزيز.
- البسام، بسام عبد الله. (2017). الحوكمة في القطاع العام. مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.
- الحاج، حسن. (2002). طرق المعاينة، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.
- الرشود، عبد المحسن. (1998). الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية. دار الشبل للنشر والتوزيع.
- الشدادي، عبدالله جوي. (2004). المجالس البلدية (المهام والعلاقة بالبلديات والأجهزة الحكومية الأخرى ودور المرشح فيها [ورقة عمل]. اللقاء الرابع لتطوير الأداء في الأجهزة البلدية في المملكة.
- الشيخة، عدنان. (2013). الإصلاح الإداري في المملكة العربية السعودية: من البيروقراطية المركزية إلى المجالس النيابية [ورقة عمل]. المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبدالعزیز، عبدالعزيز عبدالرحمن. (2006). دور مجالس المناطق المحلية في التنسيق بين الأجهزة الحكومية الخدمية: دراسة مسحية على مدينة الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن. (2012). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر.
- العساف، حمد، حمد صالح. (2003). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. شركة العبيكان للطباعة والنشر.
- العمر، بدران بن عبد الرحمن. (2004). التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام SPSS.
- الناصر، سامي بن سليمان. (2006). تفعيل المجالس البلدية وأثره على واقع تطبيق الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك سعود.
- النعيمي، محمد عبد العال، عناب، عمار عادل. (2011). استخدام الطرق الإحصائية في تصميم البحث العلمي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- علي، السيد علي. (2007). العملية الإدارية. دار الكتاب الحديث.
- مهنأ، محمد. (2004). بعض مظاهر التجربة السعودية في الإدارة المحلية: دراسة تحليلية [ورقة عمل]. المؤتمر العربي الثاني للإدارة المحلية. القاهرة، مصر.
- فهمي، محمد شامل. (2005). الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج SPSS. معهد الإدارة العامة.
- القحطاني، جديع نهار. (2015). نظام المجالس البلدية الجديد [ورقة عمل]. ملتقى المجالس البلدية. جدة.

- قرار مجلس الوزراء رقم (224). (2003). توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (66866). (2005). اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية. وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (18888). (2015). اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية. وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- المغربي، كامل محمد. (2011). أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- مركز الملك سلمان للإدارة المحلية. (2017). الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية الواقع والرؤية المستقبلية [دراسة بحثية غير منشورة مقدمة لوزارة الداخلية]. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مركز الملك سلمان للإدارة المحلية. (2018). العلاقات المؤسسية بين مجالس المناطق والمجالس المحلية والمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية [دراسة بحثية غير منشورة مقدمة لوزارة الداخلية]. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مرسوم ملكي رقم (3279). (1994). اللائحة التنفيذية لنظام المناطق في المملكة العربية السعودية.
- مرسوم ملكي رقم (92/أ). (1991). نظام المناطق في المملكة العربية السعودية.
- مرسوم ملكي رقم (8723). (1993). النظام العام لأمانة العاصمة المقدسة والبلديات في المملكة العربية السعودية.
- مرسوم ملكي رقم (5/م). (1977). نظام البلديات والقرى في المملكة العربية السعودية.
- مرسوم ملكي رقم (61/م). (2014). نظام المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

- Bolleeyer N. & Tanja B. (2010). Non-hierarchical policy coordination in multilevel systems. *European Political Science Review*, 2(2), 157185-. <https://doi.org/10.1017/S175577391000007X>
- Buren V. (2009). Knowledge for governance, governance for knowledge: inclusive knowledge management in collaborative governance processes. *International Public Management Journal*, 12(2), 208235-. <https://doi.org/10.108010967490902868523/>
- Clark, J. (2010). Coordinating a conscious geography: The role of research centers in multi-scalar innovation policy and economic development in the US and Canada. *J Technol Transf*, 35, 460-474. <https://doi.org/10.1007/s109619137-009-z>
- Dessler, G. (2000). *Organization Theory Integrating Structure and Behavior*. Prentice Hall Inc.
- Dimock, M.E. & Dimock, G.O., (2001). *Public Administration* (3rd ed.). Oxford & 1BH Publishing Co.
- Feiock, R. (2004). *Metropolitan Governance: Conflict, Competition, and Cooperation*. Georgetown University Press.
- Feiock, R. (2013). The Institutional Collective Action Framework. *The Policy Studies Journal*, 41(3) (67-60. <https://doi.org/10.1111/psj.12023>
- Foran, M. (2009). *Expansive discourses: Urban sprawl in Calgary*. AB: Athabasca University Press.
- Garba, S. (2004). Managing Urban Growth and development in the Riyadh metropolitan area. *Habitat international*, 28(4), 593-608. <https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2003.10.008>
- Ghitter, G. & Smart, A. (2009). Mad cows, regional governance, and urban sprawl: path dependence and unintended consequences in the Calgary region. *Urban Affairs Review*, 44, 617650-. <https://doi.org/10.11771078087408325257/>

- Haran, N. (2010). *The power to collaborate*. Eburon Uitgeverij BV.
- Hajer, M., & Wagenaar, H. (2003). *Deliberative policy analysis: Understanding governance in the network society*, Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511490934>
- Healey, P. (2006). Transforming governance: Challenges of institutional adaptation and a new politics of space. *European Planning Studies*, 14(3), 299320-. <https://doi.org/10.108009654310500420792/>
- Mark A. H., Sarah W., Thomas H. P., & Patrick R. (2003). Response rates for mail surveys of nonprofit organizations: A review and empirical test. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 32(2), 252-267. <https://doi.org/10.11770899764003032002005/>
- McKinney, M. & Johnson, S. (2009). *Working across boundaries: people, nature, regions*. Lincoln Institute of Land Policy.
- Mooney, J.D. (2006). *Principles of organization*. McMillan and Co. Ltd.
- Stoner, J.A.F., (2002). *Management principles*. Prentice Hall Inc.
- Thompson, J. (1990). *The practice of management*. McMillan and Co. Ltd.
- Van Buren A, (2009). Knowledge for governance, governance of knowledge: inclusive knowledge management in collaborative governance processes. *International Public Management Journal*, 12(2), 208- 235. <https://doi.org/10.108010967490902868523/>
- Visser J, (2004). Voluntary regional councils and the new regionalism: effective governance in the smaller metropolis. *Journal of Planning Education and Research*, 24, 5163-. <https://doi.org/10.11770739456/X04267180>

Romanization Arabic References:

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- al'h mariyyu 'awwaḍtu sa'īdun (2013). 'athiri al-tansīqa 'alā kafā'ti al'adā'i bi-al-'ajhizati al'hukūmiyyati alkhidmiyyati risālata mājistīrin fī al'idārati al'āmmati jāmi'ata almaliki 'abdāl'azīzan
- albassāmu bisāmmi 'abdi al-lhi (2017). al-ḥwkmah fī alqiṭā'i al'āmmi markazu albuḥwthi ma'hada al'idārati al'āmmati
- alḥājju ḥusnun (2002). ṭaraqa almu'āyanatu 'iṣḍārātu jisri al-tanmiyyati alma'hada al'arabiyya lil-takḥṭīṭi
- al-rshwd 'abda almuḥsini (1998). al'idārata almaḥalliyyata fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati dāru al-shibli lil-nashri wa-al-tawzī'i
- al-shidādiyyu 'abdālta jilway (2004). almuajāsa albaladiyyata al-mhām wa-al-'alā'āqata bi-al-baladiāti wa-al-'ajhizati al'hukūmiyyati al'ukhrā wadawra almurashshaḥi fihā waraqata 'amali al-liqā'a al-rāb'a litaṭwīri al'adā'i fī al'ajhizati albaladiyyati fī almamlakati

al-shihatu 'adnani (2013). al'ishlaha al'idariyya fi almamlakati al'arabiyyati al-su'udiyyati mina albyurqratiyyati almarkaziyyati 'ila almuja'lis al-niabiyyati waraqata 'amali almu'tamara al-thany limu'ahidi al'idarati al'ammati wa-al-tanmiyyati al'idariyyati fi du'ali majlisi al-ta'awuni lidu'ali alkhaliji al'arabiyyati al-ri'adu almamlakata al'arabiyyata al-su'udiyyata

'abd'al'azizun 'abd'al'aziza 'abd'alrahmanin (2006). dawra majlisi almanatiqi almaḥalliyyati fi al-tansiqi bayna al'ajhizati alḥukūmiyyati alkhidmiyyati dirasatu mashḥiyyatu 'alā madīnati al-ri'adi jāmi'atu nāyifi al'arabiyyati lil-'ulūmi al'amniyyati

'ubaydātun dhawqāni wa'abda alhaqqi kāyada wa'adas 'abda al-Raḥmāni (2012). albaḥtha al'ilmīyya mafhūmuhu wa'adawātuhu wa'asālibuhu dāru alfikri

al'assāfu ḥamdun ḥamida ṣāliḥun (2003). almadkhala 'ilā albaḥthi fi al'ulūmi al-sulūkiyyati sharikatu al-'bykān lil-ṭibā'ati wa-al-nashri

al'umaru badrāni bn 'abdi al-Raḥmāni (2004). al-taḥlīla al'iḥṣā'iyya lil-bayānāti fi albaḥthi al'ilmīyyi bistikhdāmi SPSS.

al-nāshiru sāmī bn salīmāni (2006). tafīla almuja'lisi albaladiyyati wa'tharihi 'alā wāqī'i taṭbīqi al'idarati almaḥalliyyati fi almamlakati al'arabiyyati al-su'udiyyati risālata mājjistiri ghayri manshūratin jāmi'ata almaliki su'ūdun

al-na'fmiyyu muḥammada 'abdi al'ālin 'unnābun 'amāra 'ādila (2011). istikhdāma al-turuqi al'iḥṣā'iyyati fi taṣmīmi albaḥthi al'ilmīyyi dāru al-yāzwry al'ilmīyyata lil-nashri wa-al-tawzi'ī

'aliyyun al-sayyida 'aliyyun (2007). al'amaliyyata al'idariyyata dāru alkitābi alḥadythi

mahunā muḥammadun (2004). ba'ḍa maẓāhiri al-tajribati al-su'udiyyati fi al'idarati almaḥalliyyati dirasatu taḥlīliyyatu waraqata 'amali almu'tamara al'arabiyya al-thany lil-'idarati almaḥalliyyati alqāhiratu miṣrun

fahmiyyun muḥammada shāmila (2005). al'iḥṣā'a bilā mu'ānatin almafāhīmu wa-al-taṭbīqātu bistikhdāmi barnāmaji SPSS. ma'hadu al'idarati al'ammati

alqaḥṭāniyyu jdy' nahārun (2015). niẓāma almuja'lisi albaladiyyati aljadīdi waraqata 'amali multaqa almuja'lisi albaladiyyati jiddatun

qarāru majlisi alwuzarā'i raqma 224). (2003). tawsi'a mushāarakati almu'ātinīna fi 'idarati al-shu'uni almaḥalliyyati

qarāru wazīri al-shu'uni albaladiyyati wa-al-qarawīyyati raqma 66866). (2005). al-lā'iḥata al-tanfidiyyata lil-muja'lisi albaladiyyati wizāratu al-shu'uni albaladiyyati wa-al-qarawīyyati

- qarāru wazīri al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyati raqma 18888). (2015). al-lā'ihata al-tanfidhiyyata lil-mujālisi albaladiyyati wizāratu al-shu'ūni albaladiyyati wa-al-qarawiyati
- almaghribiyyu kāmila muḥammada (2011). 'asāliba albaḥthi al'ilmīyi fi al'ulūmi al'insāniyyati wa-al-ijtimā'iyyati dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-al-tawzī'i
- markazu almaliki sullamāni lil-'idārati almaḥalliyati (2017). al'idārata almaḥalliyata fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati alwāqī'i wa-al-ru'yati almustaqbaliyyati dirāsata baḥthiyata ghayri manshūratin muqaddamatīn liwizāratī al-dākhiliyyati al-rīāḍa almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata
- markazu almaliki sullamāni lil-'idārati almaḥalliyati (2018). al'alā'āqāti almu'assasiyyati bayna mujālisi almanāṭiqi wa-al-mujālisi almaḥalliyati wa-al-mujālisi albaladiyyati fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati dirāsata baḥthiyata ghayri manshūratin muqaddamatīn liwizāratī al-dākhiliyyati al-rīāḍa almamlakata al'arabiyyata al-su'ūdiyyata
- marsūmu malikiyyu raqmi 3279). (1994). al-lā'ihata al-tanfidhiyyata linizāmi almanāṭiqi fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati
- marsūmu malikiyyu raqmi ' / 92). (1991). nizāma almanāṭiqi fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati
- marsūmu malikiyyu raqmi 8723). (1993). al-nizāma al'amma li'mānati al'āṣimati almuqaddasati wa-al-baladiyyati fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati
- marsūmu malikiyyu raqmi m / 5). (1977). nizāma albaladiyyati wa-al-qurā fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati
- marsūmu malikiyyu raqmi m / 61). (2014). nizāma almujālisi albaladiyyati fi almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati

The Role of Coordination between Municipal Councils and Local Government's Entities on Level of the Services Provided in the Kingdom of Saudi Arabia: an Exploratory Study

Amir bin Muhammad Al-Alwan⁽¹⁾

Abstract:

The aim of this research is to identify the role of coordination between municipal councils and other local government's entities on the level of provided services. To achieve the goal of this research, two questionnaires were designed: one set for all municipal councils in the kingdom and the other for the selected local government's officials who are responsible for service provision in the cities of the kingdom. Both questionnaires were tested for reliability and validity. The results of this study show that municipal council's members and officials responsible for municipal works indicate that level of coordination between municipal councils and other local service providers of government entities is moderate. However, the response of these local service providers of governmental entities to the municipal councils was week. In addition, the results indicate that the current level of coordination between municipal councils and other local service providers of governmental entities effects is week on the level and quality of provided services. Finally, this study recommend the following, first: there is a need to increase the level of coordination, Second, the regulations and legislation that support coordination must be set between municipal councils and other local service providers of governmental entities.

Keywords: Municipal Council, Municipality, Coordination, Local Councils, Regional Councils, local Government's Service Provider entities.

(1) General Director of Economic and Finance Programs - Institute of Public Administration
Consultant - King Salman Center for Local Governance (Riyadh - K.S.A.)
AlwanA@ipa.edu.sa